"المنحى الوظيفي التداولي في تحليل الخطاب القرآني"
وظيفة الفاعل أنموذجا-

د.عبد الحليم بن عيسى
جامعة وهران

تمهيد:

إنّ المتأمِّل في المقاربات اللسانية المعتمدة في تحليل الخطاب يلاحظ تنوّعا واختلافات في الرؤى؛ غذّتها الإفرازات العلمية المتمخِّضة عن اتجاهات معرفية مختلفة. وفي ظلِّ هذه الإفرازات حظي "الخطاب اللغوي" بمقاربات متنوِّعة، حاول فيها أصحابها مساءلته من منطلقات منهجية متعدّدة من أجل الكشف عن مقصديته وأبعاده الجمالية والتأثيرية. ولكنّ معظم هذه المناهج ظلّت تركِّز على جانب معيّن، من غير استحضار لكل الجوانب التي تؤطّره، والتي تسهم بفعالية في الكشف عن مقصديته وأبعاده الإبلاغية.

وفي ظلِّ هذا التحوّل جاء هذا البحث الذي نحاول فيه أن نستجمع معطيات "المنحى الوظيفي التداولي في تحليل الخطاب القرآني" (نماذج من القرآن الكريم)، متّخذين من "وظيفة الفاعل" نموذجا لذلك؛ حيث يتّضح لنا أنّها تتنوَّع وتتغيّر بحسب المعطيات التداولية وطبيعتها؛ منها ما يتعلَّق بالمتكلِّم، ومنها ما يرتبط بالموقف زمانا ومكانا، ومنها ما يرجع إلى المتلقِّي،

وغير ذلك. ولكن قبل الإفاضة في ذلك نحاول أن نضبط طبيعة هذا المنهج وضوابطه في تناول الظاهرة اللغوية.

1-حول المنحى الوظيفي التداولي:

يعد "الاتجاه الوظيفي التداولي" من أهم الاتجاهات المعاصرة التي حاولت أن تضفي على الدراسات اللغوية طابعا مميَّزا، يتجاوز فيه أصحابه الرؤية التي تولّدت عن اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية التحويلية. والفكرة الأساسية التي ارتكزوا عليها "هي أنّ الدلالات لا يمكن أن تفهم بمعزل عن سياق استعمالها؛ بل لا تتبدّى وظيفتها إلا بعد تسييقها"، وعليه فكل المفاهيم التي حُددت لهذا الاتجاه (الاتجاه التداولي) ظلّت مرتبطة بهذا البُعد.

قد نبدأ ذلك بما ورد في "القاموس الموسوعي للتداولية" فهي: «دراسة الاستعمال اللغوي المقابلة لدراسة النظام اللساني الذي يعدّ من اهتمامات اللسانيات بصفة خاصة»[1]. ومنه نلاحظ أنّ صاحبي هذا المؤلَّف يحدّدان ويفرّقان في الوقت نفسه بين النظرية اللسانية التي تبحث في النظام اللساني بوجه عام، والنظرية التداولية التي تتخصَّص بالاستعمال اللغوي لهذا النظام حيث تتعالق معه معطيات أخرى غير لغوية، لها صلة مباشرة بالخطاب اللغوي، وهي تسهم في جوهرها في الكشف عن البعد الإبلاغي والتأثيري له.

ونورد تعريفا لسانيا آخر لـ"ماري دير **Marie diller**" و"فرانسوا ريكاناتي **François Récanati**" وهو أنّ «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»[2]. وإذا أردنا أن نحلّل هذا القول من أجل الوقوف على المقصود من هذا الحدّ فإنّنا نسجّل النقاط التالية:

-التداولية علم يهتم بدراسة اللغة الإنسانية في الاستعمال.

-تسعى التداولية إلى الكشف عن المقدرة الإبلاغية التي تُحققها العبارة اللغوية.

-التداولية بحث في الدلالات التي تفيدها اللغة في الاستعمال.

وكلّ هذه المفاهيم تتجلّى في حدِّ "فرانسيس جاك **Francis Jaques**" الذي يرى أنّ التداولية تتطرّق «إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»[3]. فهي تدرس الخطاب في إطار تواصلي ما، حيث تتداعى فيه كل المعطيات الاجتماعية من أجل تحقيق البعد الإبلاغي له.

وهي عند رائدها "أوستين **Austin**" جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي. وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر؛ هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر[4]. فالتداولية تدرس الاتّصال اللغوي في إطاره الاجتماعي؛ بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة، كما تبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقول صلاح فضل: «وبينما يُعنى النحو بتوضيح الشروط المحددة والقواعد التي تضمن "صياغة الأقوال جيدا"، وتهتم الدلالة بالشروط التي تجعل هذه الأقوال "مفهومة وقابلة للتفسير"؛ سواء فيما يتصل بالمعنى أو المشار إليه، فإنّ التداولية هي العلم الذي يُعنى بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية "مقبولة ناجحة وملائمة" في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم»[5].ومن هذه المفاهيم نلاحظ أنّ الاتجاه التداولي يدرس

"الاستعمال اللغوي" في الاتّصال اللساني، ينطلق من المستويات اللسانية المعهودة (المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي والمستوى المعجمي الدلالي)، ثم يأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياقية والاجتماعية التي تحتضنه. ويجب أن نشير إلى أنّ هذا الموضوع قد تجاذبته حقول متنوّعة وفق زوايا مختلفة، ولذلك كان لابدّ للسانيات التداولية أن تفيد من النتائج التي تقرّها هذه العلوم، من أجل الوقوف على القوانين الكلية التي تضبط "الإنتاج اللغوي". وعليه لما جاءت تدرس الإنتاج اللغوي لم تلغِ المعطيات المقامية التي ينتج فيها القول، فأدرجتها ضمن التحليل اللساني.

2-طبيعة المنحى التداولي:

لعل أهم شيء ندركه من خلال المفاهيم السابقة التي قدّمناها حول "التداولية" هو تأكيدنا على الطابع الاجتماعي الذي يطبع هذا الاتجاه، والذي يفرض عليه ضرورة تعدّي البنية اللغوية ليرتبط بمعطيات أخرى لها علاقة مباشرة بمؤطّرات الإنتاج الكلامي. وقد اتّضح للدارسين أنّ هذه المعطيات ضرورية من أجل الوصول إلى التأويل الصحيح للكلام. وهي قائمة في جوهرها على ما يلي:

أ-المتكلّم والمتلقّي:

اهتمت التداوليات المعاصرة بركني العملية التبليغية، باعتبار أنّ كلّ إنتاج كلامي إنّما يكون من لدن متكلّم معيّن، وموجّها إلى متلقٍ ما، فعلى أساسهما تتحدّد طبيعة الخطاب اللغوي، وقيمته الإبلاغية التي قد تتنوّع

بحسب درجة من يتكلّم؟ ومن يخاطب؟ وحول ماذا يتكلّم؟ وغير ذلك من المعطيات التي تتمظهر عبر الكلام.

وعليه لا يمكن أن نتجاهلهما في الوقوف على البعد الوظيفي للقول، وقد ذكر "ليتش **Leech**" أنّه لا يمكن أن ندّعي فهمنا للكلام من دون استحضار لشروط إنتاجه المحيطة به، وبخاصة عنصري المتكلم والمخاطَب اللذين اعتبرهما ركنين لا غنى عنهما، ومظهرين مهمين في الحالات التكلّمية[6].ومنه نلاحظ أنّه لا يمكن النظر إلى الخطاب اللغوي مجردا عن صاحبه الذي أنتجه، ومتلقيه الذي يتلقّاه، ومنه تتبدّى حتمية أخذهما بعين الاعتبار في الكشف عن مقاصد الكلام.وقد تنبّه بلاغيونا إلى ذلك، فبيّنوا ضمن علم المعاني خاصة، أدوار المتكلم والمتلقّي في بناء الفعل الكلامي وتلقّيه، فكشفوا عن الكثير من المعطيات التداولية التي تؤطّر ذلك. وكذلك الأمر مع علماء الأصول الذين لم ينظروا إلى الخطاب مجردا عن منتجه ومتلقيه.ويستدعي هذا الاتجاه الأخذ بعين الاعتبار في بناء الخطاب اللغوي من نتوّجه إليه بالخطاب، وفي هذا الإطار يقول ابن جني: «فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون لهم سهم منه، وحصة فيه»[7].

ب-الموقف: ونقصد به الحال الذي يجري فيه الكلام حيث تتداعى ههنا مجموعة من المعطيات التي تضفي على الإنتاج الكلامي طابعا معينا، فيصبح من مُتمِّماته التي لا مندوحة عنها، باعتبار أنّ «عزل الكلام عن الموقف الحي، يحوّله إلى شيء مشوّهٍ وجامدٍ جمود أمثلة المتعلمين في فصول تعليم اللغات»[8].

وطبيعة العلاقة بين المتخاطبين تتجلّى من خلال هذا الموقف الذي يجري فيه الخطاب حيث تضطلع هنا مجموعة من المعطيات بأدوار مهمة في إنتاج الخطاب اللغوي وتناميه وتوجيهيه؛ قد نردّها إلى ما يلي:

-**طبيعة الموضوع الذي يتمحور حوله الخطاب**: حيث تفرض على المخاطب ضرورة تكوين العبارات اللغوية بما يتلاءم مع الموضوع المعبَّر عنه. وهنا نشير إلى أنّ الأنماط اللغوية المكوِّنة للخطاب اللغوي قد تختلف وتتنوّع باختلاف الموضوعات التي تدور حولها وتعبِّر عنها. ثم إنّ معرفة مجال الحديث من لدن المتلقي قد تجعله ينخرط انخراطا إيجابيا في الخطاب؛ فيدرك الآثار المترتبة ككل عن ذلك؛ إذ يعرف عَلَامَ كانت تدور اللغة التي استخدمها المخاطِب؟ وما التجربة المراد التعبير عنها؟ وما الاستراتجيات التي قد تُتَّبع في التبليغ؟ وغير ذلك من التداعيات الخطابية التي توجه الخطاب.

-**المستجدات**: ونقصد ما يحدث أثناء الخطاب مما قد يؤثّر على طبيعته؛ فتتغير من الليونة إلى الشدة، أو من الجدّة إلى الهزل، أو غير ذلك.

-**ردّات فعل المتلقي**: والتي قد تتنوع مع تنامي الخطاب وتداعياته، فتؤثر على مجرى الخطاب اللغوي.

ج-**الزمان والمكان**: ونقصد الزمان والمكان الذي يحدث فيه الخطاب اللغوي، باعتبار أنّ قيمته ومظاهره تتمظهر عبر الكلام، التي قد تؤثّر في البعد الإبلاغي له.

3-التحليل الوظيفي للخطاب اللغوي:

يحظى "المنحى الوظيفي" في تحليل الخطاب باهتمام واسع من لدن الدارسين، وفي الحقيقة إنّ الأخذ بمفهوم "الوظيفة" في دراسة اللغة يبدأ في الدراسات اللسانية مع مدرسة "براغ"، وقد اتّضحت نتائجها مع أعمال "جاكبسون **Jakobson**" المشهورة، والتي «تركز في مجملها على "الوظيفة" التي تؤدّيها الجملة الواحدة، وبذلك يصح القول أنّ اهتمامها كان منصبا على وظيفة الجملة، أو "المنظور الوظيفي للجملة **Functional sentence perspective**"»[9].

ثم يأخذ منحى آخر مع "سيمون ديك **Simon Dick**" الذي اتّخذ "الوظيفة" منهجا لدراسة اللغة، في إطار ما سماه بـ"النحو الوظيفي **Functional grammar**"، فقد تجاوز فيه الطرح التقليدي القائم على معاينة التركيب اللغوي من غير توظيف المعطيات غير اللغوية التي تسهم في إنتاج للكلام، وعلى هذا الأساس يأخذ بهذه المعطيات التداولية في دراسة اللغة.

فهذا الاتجاه يربط اللغة بالوظيفة من جهة، كما يأخذ بالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر في الكشف عن البعد الإبلاغي للخطاب اللغوي من جهة أخرى. وهو يندرج -كما عبَّر عنه أحمد المتوكل من حيث أهدافه ومبادئه المنهجية- ضمن زمرة الأنحاء المؤسسة تداوليا (**Pragmatically based grammars**) التي تتّخذ "دراسة خصائص

اللسان الطبيعي في ارتباطها بوظيفته التواصلية" موضوعا لها؛ أي يربط بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها[10].

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يلي:

-وظيفة اللغات الطبيعية هي وظيفة التواصل.

-تتعالق وظيفة اللغات الطبيعية وبنيتها بحيث تحدِّد الأولى خصائص الثانية.

-تستهدف اللسانيات وصف القدرة التواصلية للمتكلم المستمع.

-يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق كفايات ثلاث؛ الكفاية النمطية، والكفاية النفسية والكفاية التداولية[11].

فـ"النحو الوظيفي" يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية؛ أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تُستعمل اللغات لتحقيقها[12].فوظيفة اللغة لا تتجلى ضمن هذا الاتجاه إلا بربط الإنتاج الكلامي بمنتجه، ومتلقيه، والظروف العامة التي أحاطت به.ولذا لما كان "الخطاب" مؤسسا على التفاعل الذي لا يتم إلا بحضور الأطراف والظروف التي تحتضنه، كان استحضار "الطرح الوظيفي" ضروريا لتحليليه ودراسته، ومنه فـ"تحليل الخطاب" كما يرى براون **Gillian Brown** و"يول **George Yule**" ضمن هذا المنحى هو بالضرورة تحليل

للغة في الاستعمال. لذلك لا يمكن أن ينحصر في الوصف المجرد للأشكال اللغوية، بعيدا عن الأغراض أو الوظائف التي وضعت هذه الأشكال لتحقيقها بين الناس[13].

ولكن يجب أن نشير إلى أنّه إذا كان للمنهج الشكلي طرائق عريقة، تبيِّن كيفيات التحليل اللغوي ومقتضياته، فإنَّ "المنهج الوظيفي" ما زالت تقاليده في طور الإنجاز والتطوير.

يبدأ هذا التحليل من الجمل أو التراكيب باعتبارها البؤرة التي يتمظهر من خلالها الإنتاج اللغوي، ثم يحاول اللساني أن يصف السياقات اللغوية والاجتماعية والثقافية التي ترد فيها تلك الجمل. وفي كلِّ هذه القضايا المتَّصلة بـ"الأمثلة والقواعد والعمليات والسياقات" يتَّخذ محلِّل الخطاب نظرة مغايرة للنحوي النظامي الذي يسعى إلى تقديم وصف دقيق للغة المعينة التي يدرسها، انطلاقا من رصيد مضبوط من الأمثلة، فيحاول إيجاز مجموعة من القواعد الشاملة والمحدودة التي تفسِّر كل الجمل المقبولة في رصيده وتلك الجمل فقط[14]. فشتان بين المنهجين (المنهج النحوي الشكلي، والمنهج النحوي الخطابي الوظيفي) في الدرس اللغوي. فهذا المنحى الخطابي الوظيفي لا يفصل في تحليله بين التركيب والدلالة ومقتضيات التداول الكلامي التي تفرض ضرورة مراعاة أحوال المخاطبين وطبيعتهم ودرجات تفاعلهم المستمر مع ما يُلقى إليهم[15]. وعليه فمحلِّل الخطاب يعالج مادته اللغوية بوصفها عملية حركية تستعمل فيها اللغة كأداة تبليغية في سياق ما، للتعبير عن مقاصد معينة؛ لذا يحاول أن يضبط مظاهر الاطِّراد في الإحداثات اللغوية التي يستعملها المتكلِّمون لإيصال المعاني والمقاصد.

4-وظيفة "الفاعل" في الخطاب القرآني:

إنّ الخطاب القرآني خطابٌ إلهي، متميِّزٌ عن غيره من الخطابات اللغوية في كل مستوياته الصوتية، والصرفية، والدلالية، والتركيبية، والتداولية؛ فأصواته منسجمة متماسكة، ومفرداته منتقاة لا تقبل التبديل أو التعدّد، وتركيباته دقيقة ومتناسقة. أما دلالاته فهي لانهائية مستمرة مطلقة ومنسجمة مع حاجات الناس في كل زمان ومكان، ولكلٍّ الحق في إعادة إنتاجه معرفياً بالإيمان الحق. وعليه فقد دعا القرآن الكريم في غير مرة إلى تدبّر آياته، إلى من يمتلك أدوات التمعّن العلمية وشروطها، قال تعالى: **(أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ)**[16].

وقد لاحظ دارسو الخطاب القرآني أنّه يتّصف ببلاغة ودقة في بنائه؛ ابتداءً من أصواته إلى عباراته المشكِّلة له، ثم إنّه ينوِّع في كل ذلك بحسب الأبعاد الإبلاغية التي يقتضيها، قد نلمح ذلك انطلاقا من ظواهر متنوِّعة، وهي تدعو إلى التأمّل أكثر، نوضِّح ذلك من "وظيفة الفاعل" التي تنوّعت بحسب البعد التداولي لها.ويذكر النحاة أنّ "الفاعل" هو الاسم المسند إليه فعل غير مغيَّر عن بنيته أو شبهه، يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدّمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم...»[17]. ويقول ابن جني: «اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه»[18].و"الفاعل" يأتي مرفوعا بالضمة

باعتبارها علامة الإسناد، وهي علامة تحدّد دلالة اللفظة في الجملة فتعطيها الدور والقيمة المنوطة بها، باعتبار أنَّ الحرف المتحرك حياته بحركته، وموته بفقدانها؛ وقد كان سيبويه ذا نظرة ثاقبة حينما سمى الحرف الساكن ميتا، والحرف المتحرك حيا[19].و"الرفع" كما يذكر إبراهيم مصطفي "علمُ الإسناد"، يقول: «وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنّها دوال على معاني... ونعلم أنَّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنىً في تأليف الجملة وربط الكلم، وهو ما نراه... فأما "الضمة" فإنّها علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويُتحدَّث عنها. وأما "الكسرة" فإنّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها»[20].وللحركة في ظلِّ الطرح الوظيفي قيمة كبيرة في ضبط الدلالة الكلية للعبارة اللغوية؛ إذ يذكر علماء اللغة، ومنهم ابن جني، كيف أنّ العرب تفرّق بين المعنيين بتغيير حركة الحرف في بنية الكلمة، ويختارون صوت الحركة الأقوى للمعنى الأقوى، والصوت الأضعف للمعنى الأضعف، فكانت الضمة للأقوى والكسرة للأضعف[21].وهذا ما لاحظه علماء الأصول كذلك؛ منهم ابن تيمية الذي يقول: «إذا كانت أقوى الحركات هي الضمة، وأخفّها الفتحة، والكسرة متوسطة بينهما، فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية، فما كان من المعربات عمدة في الكلام لا بدّ له منه، كان له المرفوع؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول القائم مقامه. وما كان فضلة كان له النصب كالمفعول والحال والتمييز. وما كان متوسطا بينهما لكونه يضاف إليه العمدة تارة والفضلة تارة كان له الجر وهو المضاف»[22].

فمن مظاهر الاطِّراد التي لاحظناها، ونحن نتتبع استعمالات الخطاب القرآني لـ"الفاعل" في التراكيب اللغوية في التعبير على الدلالات والمقاصد، تغيّر وظيفته بحسب المعطيات التداولية التي تكتنف الخطاب اللغوي بعامة. ولإبرازها نحاول أن نحدّد الغاية الوظيفية من الاختلاف بين متغيّرين؛ يكون الأول ثابتا مستقلا بنفسه، ويكون الثاني ذا علاقة به تابعا له. قد نكشف عن ذلك من خلال تغيّر حركة الإعراب من الأصل وهي "الرفع" إلى "الجر"؛ وهي المتغيّر التابع للأصل، ومن تغيّر رتبة الفاعل بالتأخير أو التقديم.

أ-تغير حركة الإعراب:

فمما هو ثابت ومستقل بنفسه هي علامة الفاعل؛ وهي "الرفع"، والتي قد تثبت في عبارات الخطاب اللغوي على أصلها، وقد تتناوب مع الجر بحسب المعطيات التداولية.

قد نوضّح ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر من طبيعة "المخاطِب" في قوله تعالى: **(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنْ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)**[23]، حيث نلاحظ أنّه لما كان الخطاب موجَّها من الله تعالى إلى أهل الكتاب (اليهود والنصارى) المنكرين لنبوَّة رسولنا الكريم "صلى الله عليه وسلم"؛ للإخبار عن الرسول "عليه الصلاة السلام" جاء الفاعل مرفوعا بحركة "الرفع" الأصلية الدالة عند الأصواتيين على العلو والرفعة؛ علو ورفعة "المخاطِب".

يؤكّد ذلك ما جاء في السورة ذاتها، بالبنية التركيبية نفسها، في قوله تعال: **(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ)**[24].

ولكن لما كان الخطاب القرآني على لسان المنكرين إخبارا عن الرسول الكريم جاء الفاعل مجرورا **"مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ"**، والجرّ يدل الخفض وقلة القيمة.

ومنه يتّضح لنا أنّ طبيعة المتكلم تتمظهر في الخطاب اللغوي، والتي لا تكشف عنها إلا المقاربة التداولية.

وارتباط الرفعُ في الخطاب القرآن الكريم بالعلو والرفعة كثير، منه ما نكتشفه في سورة الإخلاص؛ يقول عز وجل: **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ. لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)**[25]، وغير ذلك كثير في القرآن الكريم.

ب-تغيّر طبيعة الفعل مع الفاعل بالتعدّي واللزوم:

مما هو مضبوط لدى النحاة أنّ الأفعال صنفان؛ لازم ومتعدي، ومن الثابت أنّ اللازم قد يتعدّى بواسطة، يتم ذلك بحسب معطيات تداولية معيّنة. قد نوضّح ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر من خلال طبيعة "الحدث" من خلال قوله تعالى: **(وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)**[26]. حيث ارتبطت الوظيفة التداولية البؤرة بالمفعول، والأمر هنا مرتبط بالطبيعة الحدثية التي يدل عليها هذا التركيب.

ونلاحظ كيف أنّ طبيعة الحدث الذي تدل عليه هذه الآية قد تمظهر في البعد الوظيفي؛ فتعدّي الفعل اللازم من غير واسطة دلالة على العلو والتعدي والتجاوز، وكان ذلك مع المتلقي الذي له سمة الدونية.

ج-تغيّر طبيعة الفعل مع الفاعل بالتقديم والتأخير:

مما ثابت ومستقل بنفسه هي رتبة الفاعل، وهي أن يكون بعد الفعل مباشرة، والتي قد تثبت في عبارات الخطاب اللغوي على أصلها، ولكن قد تتأثر هذه الموقعية بحسب المعطيات التداولية. قد نوضّح ذلك -على سبيل التمثيل لا الحصر دائما- من خلال طبيعة ﴿الحدث﴾ في الآيات التالية:

-قال تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)[27].

-قال جلّ جلاله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ)[28].

-قال تبارك وتعالى: (فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ)[29].

-قال تعالى: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ)[30].

-قال عز وجل: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمْ الْمَوْتُ)[31].

حيث نلاحظ أنّ الفاعل والمفعول يحملان الدور الدلالي نفسه (منفذ ومتقبل) والوظيفة التركيبية نفسها، إلا أنّنا نفترض أنّ المكوّن المفعول بتقدّمه

عن المكوِّن الفاعل قد أخذ وظيفة تداولية مغايرة لتلك التي يأخذها في الاطِّراد؛ أي حينما يتأخر. فهو يؤدِّي ضمن هذه الاستعمالات الوظيفة "المحور" بالطرح التداولي، فهو "البؤرة" (بؤرة الجديد) التي يتمحور حولها البعد الوظيفي. وقد نستحضر ههنا ما ذكره النحاة ضمن ما يسمى لديهم بـ"العناية والاهتمام"، يقول سيبويه: «كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[32]، ليغدو "الاهتمام بالشيء المعيّن والعناية به" المبدئين الأساسين في توجيه رتبة العناصر اللغويّة.

ومنه نلاحظ أنّ طبيعة البنية الإخبارية قد تغيّرت مع هذا التغيير في الرتبة؛ إذ لما كانت طبيعة الحدث ههنا متسارعة، تقتضي السرعة في تحقيق الحدث الذي يدل عليه الوارد في هذه المواقف، تجاوز الفعل فاعله من غير واسطة، وعلى هذا الأساس أيضا تقدَّم المفعول.

خاتـمة:

لعل أهم شيء قد نلاحظه من خلال هذه المطارحة العلمية التي عقدناها حول المنحى الوظيفي للفاعل وانطلاقا من عرض نماذج من القرآن الكريم هو ارتهان البعد الوظيفي لهذا المكوِّن بحسب المعطيات اللغوية وغير اللغوية التي ينبني عليها الاستعمال اللغوي في العربية.

وقد لاحظنا كذلك أنّ الخصائص الصوتية التي تتسم بها حركتي الإعراب "الرفع والجر" قد أثّرت في المنحى الوظيفي للفاعل في النماذج القرآنية المذكرة.

ثم إنّ السمة الدينامية للوظيفة الفاعل، والتي تفرضها المعطيات التداولية حينما تربطها بالسياق الخارجي، تجعلها لا تأخذ قيمتها إلا من الخطاب في حدّ ذاته بالإضافة إلى سياق الاستعمال.

الهوامش

(1) **Dictionnaire** encyclopédique de la pragmatique, Jacques Moeschler et Anne Reboul, édition de seul, 1994. P17.

(2)المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، ص8.

(3)نفسه، ص8.

(4)التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلّة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004، ص56.

(5)بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص24-25.

(6)الأسس الابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، د.إدريس مقبول، ص330.

(7)الخصائص، ابن جني، تحقيق علي محمد النجار، بيروت المكتبة العلمية (د.ت)، 1/ 67.

(8)دراسات في علم اللغة البنيوي، القسم الثاني، مصر دار المعارف، ط2/ 1971، ص65.

(9)الوظيفة اللغوية في تحليل النصوص ونقدها، د.سمير شريف ستيتية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد21، 1991، ص38. وينظر مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تأليف بريجيته بارتشت، ترجمة سعيد حسن بحيرى، القاهرة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1/ 2004، ص118.

(10)من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، الدار البيضاء دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1/ 1987، ص5.

(11)دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، الدار البيضاء دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1/ 1986، ص26.

(12)الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، الدار البيضاء دار الثقافة ط1/ 1985، ص11.

(13)تحليل الخطاب، ج.براون وج.يول، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، الرياض جامعة الملك سعود، 1997، ص1.

(14)السابق، ص24-25.

(15)ينظر نحو نظرية لسانية مسرحية (مسرح سعد الله ونوس نموذجا)، د.محمد إسماعيل بصل، دمشق دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص171.

(16)النساء (82).

(17)شرح المفصّل، ابن يعيش، بيروت عالم الكتب، (د.ت)، 1/ 74. والمراد بـ﴿شبه الفعل﴾ اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم الفعل.

(18)اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق سميح أبو مغلي، عمان دار مجدلاوي للنشر، 1988، ص33.

(19)دراسات في اللغة والنحو، د. عدنان محمد سلمان، بغداد دار الحكمة، 1991، ص35.

(20)إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة الطبعة الثانية، 1992، ص49-50.

(21)ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة 1969، 2/ 18-19. وينظر معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، القاهرة شركة العاتك لصناعة الكتاب، (د.ت)، ص25.

(22)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، جمعها عبد الرحمن بن قاسم، تحقيق عامر الجزار وأنور الباز، الرياض دار الوفاء، ط1/ 1997، 20/ 230.

(23)المائدة (19).

(24)المائدة (15).

(25)سورة الإخلاص (1-4).

(26)الأعراف (113).

(27)القمر (41).

(28)الأنعام (61).

(29)الحجر (61).

(30)المومنون (44).

(31)المومنون (99).

(32)كتاب سيبويه، 1/ 34.